نشرة صندوق النقد الدولي

رئيس صندوق النقد الدولي يركز على بناء عالم مستقر في مرحلة ما بعد الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢ أكتوبر ٢٠٠٩

- التعافي الاقتصادي يواصل مساره، ولكن الأزمة لم تنته بعد
- سحب الدعم المالي والنقدي قبل الأوان يمكن أن يقضي على التعافي
- ضرورة استثمار التعاون العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة

حدد السيد دومينيك ستراوس-كان مدير عام صندوق النقد الدولي ثلاثة مبادئ لاستثمار التعاون الدولي الوثيق أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بغية المضي قدما نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار وواسع النطاق في مرحلة ما بعد الأزمة العالمية.

دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي وجون ليبسكي النائب الأول للمدير العام يتحدثان أمام مؤتمر صحفي في اسطنبول
(الصورة: صندوق النقد الدولي)

صرح السيد ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في مؤتمر صحفي عُقد في اسطنبول في الثاني من أكتوبر قبل انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بأن الاجتماعات تُعقد في لحظة حاسمة يمر بها الاقتصاد العالمي في فترة تشهد بدء التعافي من الركود العميق.

ولكنه نبه إلى أن الأزمة لم تنته بعد وأن البطالة ستلقي بظلالها لفترة طويلة على هذا التعافي، قائلا إن "استئناف النمو له أهميته، ولكنه لا يعني أننا تجاوزنا الأزمة."

ويشير صندوق النقد الدولي في آخر تنبؤاته حول الاقتصاد العالمي إلى أن النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم سيشهد توسعا بنسبة ٣% في عام ٢٠١٠، بعد انكماشه في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١%.

وقال ستراوس-كان إن جهود التعاون غير المسبوقة أثناء الأزمة ساعدت على تجنب حدوث انهيار مالي عالمي.

مجموعة العشرين تمهد السبيل

حث السيد ستراوس-كان صانعي السياسات من البلدان الأعضاء في الصندوق، البالغ عددها ١٨٦ بلدا، والمجتمعين في اسطنبول، تركيا، على الاستفادة من هذه الاجتماعات في استثمار هذا التعاون للمساهمة في إعادة تشكيل العالم في مرحلة ما بعد الأزمة، وشحذ الهمم من أجل تحقيق السلام عن طريق الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي. وكان قادة مجموعة العشرين للبلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة قد حددوا نقطة الانطلاق أثناء اجتماع قمة بتسبرغ بتاريخ ٢٥ سبتمبر على أن يصبح صندوق النقد الدولي آلية إنجاح هذا التعاون.

وانطلاقا من الإطار الذي وضعته مجموعة العشرين في بتسبرغ، سوف يسهم الصندوق في عملية التقييم المشتركة للسياسات الاقتصادية فيما بين الدول المختلفة. وقد شدد السيد ستراوس-كان على أن التحول التاريخي في مستوى تمثيل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي لصالح الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية والذي اقترحته مجموعة العشرين ومن المقرر استكماله بحلول عام ٢٠١١ سوف يزيد من مشروعية الصندوق ومن ثم فعاليته. وقال إن تعزيز مصداقية الصندوق وشرعيته المالية "قد يجعل من هذه الاجتماعات نقطة البداية لصندوق النقد الدولي في هيئته الجديدة."

ويرى السيد ستراوس-كان أن هناك العديد من التحديات المباشرة على مستوى السياسات، منها ما يلي:

- **سحب الدعم المالي والنقدي قبل الأوان يمكن أن يقضي على التعافي:** فالطلب الخاص ليس كافيا في حد ذاته حتى الآن.

- **الجهود الرامية إلى إصلاح الاختلالات في القطاع المالي:** لا بد أن تظل على رأس جدول الأعمال، في البلدان التي لا يزال التقدم فيها جزئيا. وبدون ذلك، يمكن للتعافي "أن يُقضى عليه في المهد."

- **ما هي قاطرة النمو العالمي التالية؟** مع تزايد مدخرات الولايات المتحدة يتعين على البلدان التي تحقق فوائض في حساباتها الجارية أن تتحول من التركيز على الصادرات باعتبارها قاطرة النمو إلى الطلب المحلي.

- **البلدان منخفضة الدخل بحاجة إلى مزيد من التمويل من الجهات المانحة:** تداعيات الأزمة تكون أشد وطأة على البلدان الأفقر – أي "ضحايا الأزمة الأبرياء."

وفي إطار إعادة تشكيل العالم في مرحلة ما بعد الأزمة، حدد السيد ستراوس-كان ثلاثة مبادئ يسترشد بها العالم لتحقيق نمو أكثر قدرة على الاستمرار وأوسع نطاقا:

- **استمرار التعاون الدولي على مستوى السياسات:** ينبغي لصانعي السياسات أن يأخذوا في حسبانهم الاهتمام الجماعي على مستوى العالم بالتصدي للتحدي المتمثل في إعادة التوازن للنمو العالمي، والرغبة في تحقيق السلام والرخاء على المدى الأطول. وسوف تيسر إصلاحات نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي من قيام هذا التعاون على مستوى متعدد الأطراف. ومن العوامل الأساسية لتحقيق ذلك المضي قدما نحو إجراء تحويل في مستويات تمثيل البلدان الأعضاء في الصندوق – لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية – من البلدان الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان غير الممثلة بالقدر الكافي.

- **رفع مستوى الاستقرار المالي:** يتطلب تحسين التنظيم والرقابة. لا بد أن يقوم القادة بتصحيح الأخطاء التي أفضت إلى وقوع الأزمة في الأساس. "يتعين علينا توسيع حدود العمل التنظيمي واتخاذ تدابير لكبح الزيادة المفرطة في خوض المخاطر والتمويل بالديون، وذلك بعدة سبل منها زيادة حجم رؤوس الأموال والسيولة الوقائية وتحسين نوعيتها، لا سيما في أوقات اليسر."

- **تقوية النظام النقدي الدولي:** ينطوي هذا المبدأ على أبعاد كثيرة، ولكن غياب تسهيلات التأمين الكافية أدى بالعديد من الأسواق الصاعدة للجوء إلى التأمين الذاتي عن طريق زيادة مراكمة الاحتياطيات الوقائية الكبيرة بالنقد الأجنبي. ويسهم هذا الأمر في انعدام الاستقرار حيث يشجع على حدوث الاختلالات على المستوى العالمي، ويحول دون التحول من استراتيجية النمو القائم على الصادرات إلى النمو القائم على الطلب المحلي. وصندوق النقد الدولي لديه القدرة التي تؤهله ليكون الآلية الفعالة والموثوقة لتوفير مثل هذا التأمين – أي المقرض الأخير – إلا أن موارده في الوقت الحالي محدودة بالمقارنة بحجم الطلب على الاحتياطيات للأغراض الوقائية.

المقرض الأخير

تحدث السيد ستراوس-كان بإسهاب عن اقتراحه بشأن النظام النقدي الدولي المعزز الذي يتمتع بخاصية المقرض الأخير، وذلك في كلمة بعنوان "تحقيق الاستفادة القصوى من فرصة تاريخية" ألقاها في وقت سابق في فندق قصر تشيران في اسطنبول.

وقال سيادته إن غياب تسهيلات التأمين الكافية بالنسبة للاقتصاد العالمي أدى إلى لجوء العديد من الأسواق الصاعدة إلى التأمين الذاتي عن طريق مراكمة احتياطيات مبالغ فيها بالعملات الأجنبية واستحدثت ديناميكيات "أسهمت في التزايد المستمر للاختلالات العالمية، مع ما ترتب عليها من عواقب ضارة على استمرارية النمو الاقتصادي واستقرار النظام النقدي الدولي". وصندوق النقد الدولي لديه القدرة التي تؤهله ليكون الآلية الفعالة والموثوقة لتوفير مثل هذا التأمين – أي المقرض الأخير – إلا أن موارده في الوقت الحالي محدودة بالمقارنة بحجم الطلب على الاحتياطيات للأغراض الوقائية.

وأضاف قائلا " وإذ نأخذ على عاتقنا مواجهة التحدي المتمثل في إعادة صياغة الإطار الاقتصادي والمالي العالمي، ينبغي أن يبقى تركيزنا منصبا على هدفنا الأساسي، وهو تحقيق نمو متوازن، وقابل للاستمرار. وبعبارة أخرى، يتعين علينا إيجاد سبل للتحرك إلى ما وراء دورات الانتعاش والكساد المكلفة التي كانت العلامة المميزة للعقود الأخيرة."

مساهمة القطاع المالي

في معرض الإجابة على سؤال أثناء المؤتمر الصحفي، قال ستراوس–كان إن الصندوق سينظر في اقتراحات تدعو إلى ضرورة مساهمة القطاع المالي في أحد أشكال برامج التأمين لتغطية المخاطر التي يخلقها مثل هذا القطاع. وقال إنه "بالنظر إلى ما يخلقه القطاع المالي من مخاطر نظامية عديدة للاقتصاد العالمي، فأنه من الإنصاف أن يدفع هذا القطاع جانبا من موارده للمساعدة في تخفيف آثار المخاطر التي يتسبب فيها، وسوف ننظر في إمكانية الحصول على بعض الأموال من القطاع المالي لإنشاء صندوق ما للتأمين أو التمويل لخدمة البلدان منخفضة الدخل."

وذكر سيادته أنه طلب إلى السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام الصندوق، أن يعد تقريرا ردا على مجموعة العشرين في هذا الخصوص. وقال السيد ليسكي إنه "من المتعارف عليه عموما أن أي نظام للتأمين على الودائع يفترض تمويلة بفرض ضريبة على الجهاز المصرفي. وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطة تأمين إجبارية. وفي أعقاب الأزمة الراهنة، من الملائم النظر في ذات القضايا على نحو أكثر توسعا فيما بين مختلف مؤسسات النظام المالي." وسوف يغطي تقرير صندوق النقد الدولي كيفية تحمل تكاليف تخفيف الآثار المحتملة وما إذا كان من الصواب التفكير في فرض رسوم بصفة خاصة على القطاع المالي.

ووقد أعرب سيادته في بداية المؤتمر الصحفي عن تعاطفه مع ضحايا الكوارث الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الزلزال الذي ضرب إندونيسيا، والوفيات بين ضحايا العواصف في لاوس وكمبوديا وفيت نام والفلبين وتونغا وساموا.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org